

بورتريه

جوسلين متّى:
القاضية التي شعرت ففكرت فأقدهت

لم تبق وسيلة إعلام محلية وعربية وعالمية إلا وتناولت قرار القاضية جوسلين متّى بإلزام شابين مسلمين براءة ماورد في القرآن عن العذراء مريم، رداعلي نيلهما من تمثال لها في إحدى الكنائس في الشمال. كاتب مصري وضع مقالاً، قبل أيام، داعياً شعبه إلى حفظ ذلك الاسم جيداً: جوسلين متّى. اسم بمثابة الدرس، بحسب الكاتب، الذي يجب أن يتعلمه المصريون في كيفية مقارنة مسألة الأقباط

محمد نزال

قبل ثماني سنوات، وبعد أخذ ورد، أصبح عيد البشارة عيداً «وطنيّاً» في لبنان. الأعياد الدينية، في هذه البلاد، تُقرّ مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. لكن يوماً، اكتشف القوم (في الحكومة) فجأة أنّ العذراء مريم، المُبشّرة بالمسيح، ذات قداسة عند الجماعتين. آنذاك، كانت جوسلين متّى، ابنة بلدة عشيبت الجبيلية، تكتشف أنّ العذراء مذكورة في القرآن، وأنها مُكرّمة، وأنها: «وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين». أثار الأمر فضولها. سألت، بحثت، فعرفت، سرّها ذلك، وهي الساعية، كما نشأت في عائلتها، إلى ما يوحد لا ما يُفترق. يومذاك، كان قد مضى نحو عشر سنوات على تعيينها قاضية. كانت مستشارة في محكمة جنابات طرابلس. ظلّت تلك المعلومة عن مريم القرآنية حاضرة في بالها، سيأتي اليوم الذي تنقل فيه ما عرفته إلى صلب عملها، وهي الآن قاضية تحقيق في الشمال، فتخرّج بإجراء قانوني غير مسبوق، ليظهر معه اسمها إلى العالم. حرقياً، إلى العالم. حصل ذلك مطلع الشهر الجاري. كان أحد المحامين أمام باب مكتب القاضية. رأى شبّاناً جالسين، يحمل كلّ منهم مصحف القرآن بين يديه، وكلهم يتلون آيات من سورة آل عمران. ما الحكاية؟ هنا عدليّة لا مسجد! ليس مكان عبادة. أقلّه، ليس مشهداً مألوفاً. سيعرف، بعد سؤال، أنّ ما يفعله هؤلاء ليس سوى التدبير القضائي الذي ألزمتهم به القاضية. كانوا قد دخلوا، قبل ذلك، إلى كنيسة بقصد التخريب، وقد نالوا فعلاً من تمثال للعذراء داخلها. عندما أوقفهم القوى الأمنية، ومثلوا

أمام القاضية، راحوا يعتذرون منها. تعتذرون مني؟ سألتهم باستهجان، لتسألهم بعد: أنتم مسلمون؟ صحيح، أجابوا. لافت أنّ قاضية لبنانية تعرف أنّ الهوية الدينية، الموروثة عن الأهل، غير كافية هنا، لتسألهم مجدداً: أنتم مؤمنون بما جاء في القرآن؟ بكل تأكيد، قالوا، إذاً: عليكم أن تقرأوا ما جاء في القرآن عن تلك الشخصية التي أردتم النيل منها. لا أحد، من بين القضاة، يتمنى أن يكون في موقف كهذا. هذه لحظة القرار. هل تأمر بتوقيفهم، على ما درجت العادة، فيحالون على سجن القبة (الذي كان إصطبلًا للبهائم وما زال على حاله)... أم تُفعل الكامن في المادة 111 من قانون أصول المحاكمات الجزائية (المنسوبة من قبل أكثر قضاة التحقيق)... فتستعيز عن توقيفهم «بالإلزامهم بموجب أو أكثر من الموجبات التي يعتبرها (القاضي) ضرورية». ما العمل؟ عادت متّى، في تلك اللحظة، سنوات إلى الوراء في ذاكرتها، إلى ما قرأته يوماً عن «البشارة» في القرآن. اتصلت بأحد زملائها، من المسلمين، وسألته عن موضع تلك الآيات بدقة. أخبرها أنّها في سورة مريم. قالت له: لا، أعرف هذه السورة، ولكن مسألة البشارة بالمسيح، تحديداً، ترد في سورة أخرى. وصلت إلى النتيجة أخيراً، إنّها تلك الآيات الواردة في سورة آل عمران. وجاء القرار: عليكم أن تحفظوا هذه الآيات، بعدها تُعادون إلى منازلكم، لن أوقفكم، أنتم فعلتم ما فعلتم عن جهل وطيش، وبعدها لكل حادث حديث. عرف ذلك المحامي، الذي رأى، بما حصل، فكان أن بادر إلى نشر الحادثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. بالمناسبة، هما شابان فقط، لا ثلاثة، فالثالث كان مجرد موظف يتلو مع الشابين، شابان، أحدهما

لم يبلغ من العمر 18 عاماً بعد، أمّا الثاني فبلغه ونيفاً من الأشهر. القاضية أمّ لأربعة أولاد، ولا يزيد عمر طفلها الأصغر على سنّة أشهر. كان لافتاً أنّ المادة القانونية المذكورة، التي اعتمدت عليها متّى، لا تذكر صراحة

هما شابان فقط لا
ثلاثة، واحدهما لم يبلغ
عمر 18 عاماً

إجراء كقراءة القرآن من بين الموجبات، إلا أنّ القاضية كانت لمحة، إذ استفادت من عبارة «منها». هذه نفيّة مثلاً لا حصراً. سنوات طوال قضتها متّى، في طرابلس،

ذات الأكثرية المسلمة، عاملة مع القاضي الراحل منير عبد الله. ذاك القاضي، صاحب النزعة التسامحية، الذي «بكت عليه المدينة يوم رحيله» (كما يقول زميله المتقاعد القاضي نبيل صاري). الظاهر أنّ تلك الشخصية تركت أثرها في نفس القاضية. هي أشارت إلى ذلك أمام بعض من حضر لتبنيها أخيراً. تقول أيضاً إنّها لا ترى في قرارها قاعدة عامة يمكن أن يُركن إليها في كل قضية، فالمسألة هنا تتعلق بقضية خاصة جداً، وهي ذات طابع ديني مُحدّد، في بلد متنوّع الطوائف، وشبّان صغار يجهلون، وبالتالي هذه حدودها. هناك من تخوّف من أن يأخذ البعض هذا القرار ليسوق به كيفما اتفق، وربما في حالات دينية مُعاكسة، أو ربّما كان فاتحة لتأويلات دينية مختلفة في قضاء، كالقضاء



اللبناني، مدني الطابع ولا يُقرّر وفق «الشرائع السماوية». هذه مخاوف محقّة، في لبنان تحديداً، ولكن تبقى خطوة القاضية في سياقها الطبيعي ما دامت استطاعت الاستفادة من القانون نفسه، أو، بمعنى آخر، بثّت الحياة (تسامحاً) في نصّ قائم ذي مساحة واسعة، بعدما كانت ضيّقتها نفوس ضيّقة فغدت قاعدة.

قبل أيام، كانت جوسلين متّى في دكان قرب منزلها، فاستوقفتها أحد معارفها، ليسألها: أحقّ العذراء مذكورة هكذا في القرآن؟ قد تكون هذه «كليشيه» لبنانية تقليدية. لكن بمطلق الأحوال، تبقى إشارة جيّدة في هذا الزمن الرديء، دينياً على مستوى العالم، مسألة أخرى، كثيرون قالوا إنّ القاضية أصدرت حكماً. لا، ما قامت به هو إجراء قانوني، ليس حكماً، فقاضي التحقيق لا يُصدر أحكاماً، ولهذا لا يُمكن أن يُقال إنّها حكمت بـ«البراءة». على المستوى البيروقراطي المحض، القضية لم تنته بعد، إذ لا بدّ من «مطالعة بالأساس» من النيابة العامة، وربما إجراءات أبعاد، فضلاً عن القرار الظنيّ المنتظر أن تصدره متّى نفسها. أيّاً يكن، جوسلين متّى من ذاك الصنف الجريء من القضاة، وهي لا تنسى أنّها، قبل أيّ شيء، إنسانة تشعر وتتفاعل، لا مجرد آلة، لا عابدة لتأويلات على النصّ أوّلها السابقون. إنّها من الصنف الذي يُحدث تأثيراً، بالمعنى الإيجابي، على غرار «اجتهاد» القاضي جون القرّني، قبل سنوات، بمنح أمّ حقّ إعطاء جنسيتها لأولادها (في حالة كانت استثنائية). إلى هذا الصنف من القضاة تكون روح العدالة أقرب، وعليهم، على ندرتهم، يُعول... لا على «التخشين» أو قضاة هذا الرئيس أو ذاك الزعيم وأدنى.

تقرير

توقيف مشتبه في قتله لبنانيين في إسطنبول:
المغدوران قضياً خنقاً

رضوان مرتضى

تمكّنت الأجهزة الأمنية التركية من توقيف قتل رجل الأعمال اللبناني محمد محمود بشير، وزوجته السورية تسرين كريدي، التي كانت حاملاً بطفلهما في شهرها الثاني، وعلمت «الأخبار» أنّ عدد الموقوفين بلغ خمسة أشخاص، علماً بأنّ المشتبه فيهم كانوا يعملون لدى المغدور بصفة سائقين ومعاونين له في مجال عمله في مكتبه العقاري والخدمات السياحية في إسطنبول. أما دوافع الجريمة، بحسب تسريبات التحقيق، نقلًا عن عائلة الضحايا، فكتشف أنّها كانت بقصد سرقة المال والمجوهرات، ولا سيما أنّ المغدور كان قد بدأ يتردد إلى تركيا منذ نحو سنتين للعمل فيها، قبل أن ينتقل للاستقرار هناك منذ نحو سنة. وفي اتصال مع شقيق المغدور باسم

فتح ملفات السلاح المتقلّت والمخدرات والبطالة وغيرها من المسببات الاجتماعية لهذا النوع من الجرائم». صحيح أنّ جريمة إطفاء عين حمدي ضمن لن تدور ضمن سجل هذه الجرائم، باعتبار أنه لم يُفارق الحياة، لكنّ الجريمة تعيد التذكير بمطلب عدد كبير من الباحثين في علم النفس الاجتماعي، المتمثل بالقيام بدراسات معمقة حول طبيعة الجريمة المرتكبة في لبنان، نظراً لأنّ هذا النوع من الدراسات يعد مدخلاً أساسياً للقيام بإصلاحات من شأنها معالجة أسباب الجريمة وخفض أعدادها. لقد خسر العامل عيناً، وكاد أن يقتل، بسبب «سوء تفاهم». بالتأكيد، المسألة أعمق مما تبدو عليه بكثير.

الضحية إنّه بدأ بالبحث عن شقيقه في جميع الأمكنة التي يُحتمل أن يكون قد قصدها، لكنه لم يعثر له على أثر. بل أكثر من ذلك، يحكي كيف قصد المكان الذي عُثر فيه على جثة شقيقه وزوجته بعدما تمكن من تحديد أثر لإرسال هاتف زوجة شقيقه، لكنه لم يجد شيئاً. يكمل باسم: «بتمام السادسة والنصف من صباح الخميس الماضي، وردني خبر العثور على جثة امرأة حامل. قصدت المستشفى للتعرف إليها، فعرضوا عليّ صورة جثة أخي محمد، فتعرّفت عليها. عندها طلبوا مني الانتقال إلى مركز الشرطة لتبديء التحقيقات». يؤكد باسل لـ «الأخبار» أنّ عدد الموقوفين ارتفع إلى خمسة، لكنه بلفت إلى أنّ اثنين جرى توقيفهما قبل أيام بناءً على داتا الاتصالات. ويذكر أنّ أول موقوفين هما عماد المعروف بـ«أبو البحر» وعلاء،

الذي سافر لينضم إلى شقيقه في تركيا قبل أربعة أشهر، قال: «قتل شقيقي وزوجته الحامل خنقاً. فقدنا أثرهما منذ يوم الأحد الفائت ولم نعلم شيئاً عن مصيرهما إلا صباح الخميس بعدما نشرت وسائل إعلام تركية خبر العثور على جثة امرأة سورية حامل وإلى جانبها جثة مجهولة». ونقل شقيق الضحية أنّ اثنين من المشتبه فيهم كان الأمن التركي قد أوقفهما قبل يوم من معرفة العائلة بجريمة قتل ابنتها. وأشار إلى أنّ التسريبات في تركيا تفيد بأنّ الموقوفين اعترفا بارتكاب الجريمة. ويروي باسم لـ «الأخبار» أنّ آخر اتصال بينه وبين شقيقه حصل الأحد الفائت، كاشفاً أنّ موظفين لدى شقيقه جاؤوا إليه للاستفسار عن مكان شقيقه محمد الذي لم يعد يرد على الاتصالات، بعدما بات هاتفه خارج الخدمة. يقول شقيق

وكلاهما يعملان لدى شقيقه، مؤكداً أنّهما اعترفا بارتكاب الجريمة بمعاونة آخرين. ويقول باسم إنّ «السائق المشتبه فيه حاول تضليل التحقيق عندما أفاد في مركز الشرطة بأنه أوصل شقيقي وزوجته ليقلهما شخص مجهول إلى جهة مجهولة». ويذكر باسل أنّ القنصل اللبناني في تركيا منير عانوتي، بتواصل معه يومياً، كاشفاً أنّه سيتسلم جثمتي شقيقه وزوجته اليوم لينقلها إلى بيروت. ويؤكد شقيق المغدور أنّ ما يُعزّل تسلّم الجثمانين الإجراءات القانونية لكون المدعي العام في إسطنبول لم يُعط بعد الإذن بتسليمهما. وفيما جرى التداول بمعلومات عن اختفاء ابنة المغدورين، البالغة من العمر 10 سنوات، تبين أنّ الأمن التركي وضعها بعد الجريمة في مركز رعاية.